الداي محمد بن عثمان باشا وسياسته: 1766-1791م.

أ./ بلبروات بن عتو*

مقدمة: يتفق المؤرخون المهتمون بتاريخ الجزائر العثمانية أن سياسة الداي محمد بن عثمان باشا الذي حكم الجزائر من 1766إلى 1791 قد اختلفت عن سياسة الدايات الذين سبقوه خلال القرن الثامن عشر، إذ في عهذه بدا وكأن الدولة الجزائرية -السائرة في طريق الانهيار- تسترجع قواها، وبعبارة أخرى،عاشت الإيالة الجزائرية العثمانية في عهذه نوعا من الاستقرار السياسي على مستوى القمة، ولعل جلوسه على كرسي الحكم لمدة خمس وعشرين سنة -حسب التقويم الميلادي- دليلا على ذلك، الأمر الذي ساقنا إلى الاستفسار عن شخصية الرجل وسياسته في الداخل والخارج محاولين شرح معالمها عل النسق التالي:

1- التعريف بالداي محمد بن عثمان باشا: كسائر أعلام الجزائر العثمانية لم يحظ الداي محمد بن عثمان باشا بمذكرات تخلد حياته وسيرته، وكل ما عثرنا عله أنه شخصية متعلمة، انخرط في صفوف الأوجاق بمدينة الجزائر، شارك في حصار لوهران وأصيب برصاصة في ركبته اليسرى، وعندما جمع ألف بطاقة شيك، قدمها للبايليك لتعيينه في صف كتاب القصر، وبعد سنوات، عين خوجة لحراسة القصر ليلا ونهارا مما يوحي بثقة الداي علي الملقب ببوصباع (1754-1766م) في محمد بن عثمان حيث رقاه فيما بعد إلى منصب الخزناجي. ولما أصيب الداي علي بوصباع بمرض ألزمه داره

* أستاذ مساعد بقسم التاريخ – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة بلعباس.

مدة عام، تمرد الإنكشاريون وتمكن الخزناجي محمد بن عثمان بحزمه وحسن تدبيره من إفشال التمرد [1]، مما ساعده ذلك على الظفر بمنصب الداي بعد وفاة سلفه بتاريخ 22 شعبان 1179هـ/08 فبراير 1766 دون منافسة، فقد بايعه آغا السبايهية، وأعيان الناس، والعلماء.[2]

لقد وصف لنا "فونتور دي بارادي Venture de paradis" محمدا بن عثمان باشا، أنه كان طويل القامة، جاف الطبع، صحته جيدة، ونظراته حادة، بسيط في لباسه، يحمل يطغانا (سيفا) من الفضة لا الذهب، غير راغب في الزواج، ولا يشرب الخمر[3]. أما أحمد الشريف الزهار، فقد ذكر بشأنه أنه « كان عارفا بقوانين الملك، ملتزما لأحكام الشريعة الإسلامية المطهرة، محبا للجهاد، ومؤثرا للعدل والإنصاف، متقشفا في نفقاته»[4]

توفي الداي محمد بن عثمان باشا يوم الثلاثاء 09 ذو القعدة 1205هـ/12 جويلية 1791م، بين الساعة السابعة والثامنة صباحا، عن عمر يناهز تسعين سنة، بعد مرض الحمى الذي لازمه عشرة أيام، دون عرضه على طبيب أو جراح، وبعد حكم لايالة الجزائر دام خمس وعشرين سنة وخمسة أشهر وأحد عشر يوما، وقام مقامه حسن باشا الخزناجي المؤيد من طرف وكيل الخرج السيد علي، وخزندار القصر السيد قارة محمد[5]

2– سياسة الداي محمد بن عثمان باشا: أ–سياسته الداخلية:

أ–1 انتقاء حكام الايالة على أساس الكفاءة: إن ما ألفت نظرنا حول هذا الداي أنه وفق في إختيار الرجال الحكام، الأكفاء سياسيا وعسكريا وإداريا، وتقليدهم المناصب العليا سواء على مستوى ديوانه أو على مستوى البايليكات الثلاث (الشرق– التيتري– الغرب)، إيمانا منه أن مشروع إنعاش الإيالة الجزائرية يتطلب قيادات مقتدرة وذكية وشجاعة، وأشار إلى ذلك، أحمد الشريف الزهار: « فقد كان يولي من يستحق الولاية ويعزل من يستحق العزل. »[6]

وفعلا، نلاحظه يشنق الخزناجي عام 1787م بعد شكوى باي الشرق:" صالح بن مصطفى" ضده، وثبوت سرقته لخاتم الرسالة الباشوية وخرقه لتعليمات الداي القاضية بمنع تصدير الحبوب للوكالة الإفريقية الفرنسية بعنابة. [7] ونصب مكانه وكيل الخرج

(قائد البحرية) حسن بن علي الذي أصبح فيما بعد دايا للجزائر العثمانية، وذكر أيضا أنه نفى وكيل مصاريف القصر مع أعوانه إلى خارج البلاد بسبب الشكاوي المقدمة بحقهم. (8)

وعلى صعيد بايليكات الإيالة الثلاث، فقد عين صالح بن سليمان بايا على إقليم الشرق –الذي كانت مدينة قسنطينة عاصمة له– وذلك سنة 1771م، وإستمر في الحكم مدة طويلة قدّرت بواحد وعشرين سنة إلى أن تمّ عزله ثم قتله سنة 1792م بأمرمن الداي حسن، وشهدت له صحف التاريخ بالصلاح والإصلاح والشجاعة وحسن التدبير والتسيير لشؤون الرعية.

وفي بايليك التيتري وعاصمته المدية فقد عين مصطفى بن سليمان الملقب بالوزناجي سنة 1774، وإستمر هو الآخر في قيادة البايليك وتسيير شؤونه إلى أن عزله الداي حسن سنة 1792م، وقد عرف الوزناجي بشخصيته القوية وشجاعته وصلاحه.

وبالنسبة لبايليك الغرب الذي كانت عاصمته وقتئذ، مدينة معسكر (أم العساكر) فقد سجّلت المصادر أن الداي محمد أقدم بعد وفاة الباي حاج خليل عام 1779م، المتزامنة مع حركة الدرقاويين بتلمسان، على تنصيب خليفته محمد بن عثمان الكردي بايا للغرب الذي طال حكمه إلى غاية أواخر 1797م.

وهكذا، قاد الداي محمد بن عثمان باشا إيالة الجزائر العثمانية رفقة فريق سياسي منسجم؛ كان الخزناجي حسن، وآغا العرب علي، والباي صالح، والباي الوزناجي، والباي محمد بن عثمان، أبرز شخصياته، ولا نضبط أحدا منهم أنه حاول الإنقلاب أو التمرد على الداي، بل أبدوا له الطاعة والولاء، ولم يضطرب هذا الإنسجام إلا بعد وفاة الداي في 12 جويلية 1791، وصعود الخزناجي حسن إلى منصب الباشا.

أ–2 مواجهة غطرسة الجيش الانكشاري: عندما استقر الداي محمد بن عثمان على كرسي الباشوية سنة 1766م، استدعى رياس البحر وتناقش معهم بموضوع الشكاوي المقدمة بحقهم. وبالنسبة للإنكشاريين فقد أخذ يقلّل من عددهم وعمل على

تأديبهم وتنظيمهم، فمنعهم أولا من التجوّل بالسلاح في المدينة، وكان يشدّد عليهم بتنفيذ أوامره تنفيذا تاما.

وفي 11 أبريل 1766م أي بعد مرور شهرين من انتخابه دايا، حدث تمرد إنكشاري فواجهه الداي بحزم، فقتل سبعة من المتمردين، وهرب ثلاثون منهم إلى جرجرة الثائرة وقتذاك. وفي شهر جوان من نفس السنة، جرت محاولة لقتله أمام جامع التل، فخنق ثلاثة عشر شخصا من المتآمرين، وفي شهر أكتوبر 1766م اجتمع الإنكشاريون بالقرب من رأس الخزان محاولين إعلان العصيان إلا أنّ الداي محمد هاجمهم مباشرة وقتل أربعة منهم، فأخمد العصيان. (9)

وكان هذا التمرد العسكري المتكرّر في سنة 1766م مدعاة لأن يقرّر الداي لأول مرة في تاريخ الحكم العثماني بإيالة الجزائر، منع دخول الأشخاص المسلّحين قصر الداي، وتفتيش كل من يقصد القصر ما عدا ضباط الحكومة وضباط حراس القصر (السراي)، ويمثل هذا الإجراء حماية الدايات الذين كانوا يقتلون في فراشهم، ووضع حدّا للإنكشاريين الذين ألفوا إحداث المتغيرات داخل القصر. (10)

لم يتمكن الداي محمد من القضاء على غطرسة الإنكشاريين، فقد تجدّد تمردهم عقب الإنتصار المحقق ضد الحملة البحرية الإسبانية بقيادة أوريلي O`reilly سنة 1775م، إذ لم يرضوا بعشرة سغين التي وزعها الداي على كل يولداش حيث طالبوا بمكافأة أكبر، فزاد الداي كل يولداش خمسة سغين، وذكر فونتور بارادي أن الداي محمد استغرب بعد إخماد التمرد وتساءل: كيف يبحث العساكر عن المكافآت وهم يدافعون عن دينهم وبلادهم ضد الأعداء." (11)

أ–3 قمع القبائل الجزائرية الثائرة:

قمع قبائل فليسة بجرجرة: واجه الداي محمد بن عثمان في بداية حكمه، حركة عصيان عنيفة، شنتها قبائل فليسة –الخاضعة لباي التيتري والبالغ عددها ست عشرة قبيلة– بين 1767 و1769م إذ رفضت دفع اللزمة السنوية ومارست قطع الطريق وسلب القبائل المجاورة الموالية للحكم العثماني، وواجههم الداي محمد بن عثمان بتكليف آغا

العرب ليقود ألف ومائة رجل من المليشيات العثمانية والسبايهية والسير نحوهم، وانتهت المعركة بمقتل ثلاثمائة رجل في صفوف الجيش العثماني، وبعد عودة العساكر مهزومين، عمد الداي إلى شنق آغا الإنكشارية، حيث اتهمه بالخوف والجبن جراء إختياره التراجع أثناء المعركة، وقد خلفه خوجة الخيل المسمى: "الوالي".

وفي سنة 1768م جهّز الداي محمد جيشا، جمع القوات العسكرية للإيالة الجزائرية، والذي توزع إلى سبعة كتائب: كتيبة آغا العرب،كتيبة الخزناجي، كتيبة خوجة الخيل، كتيبة باي الغرب،كتيبة باي التيتري،كتيبة باي الشرق، وكتيبة الباشا، وانتهت المعارك بين قوات الحكم العثماني وقوات قبائل فليسة ومناصريه من قبائل جرجرة إلى تشتت القوات العثمانية في بلاد فليسة الصعبة التضاريس، والإستسلام للهزيمة بعد كارثة تجسدّت في مقتل ألف ومائتي جندي إنكشاري، وثلاثة آلاف مقاتل مخزني مع ضياع أسلحتهم، وتطلعت قبائل فليسة عندئذ إلى تحضير ثورة عارمة تمتد من الشرق إلى الغرب ردّا على تحالف البايات الثلاث مع الداي، وقد بلغ بهم الأمر إلى غزو متيجة في إطار ملاحقة الجيش النظامي، فنهبوا سكان المناطق المجاورة، وقطعوا الطرق، وسطوا على القوافل المحمّلة بالقمح، وبالتالي، غدت الأرزاق لا تصل إلى مدينة الجزائر مما أدّى إلى حدوث مجاعة شديدة بمدينة الجزائر، فنقم الجميع على الداي الذي تعرّض خلال ثلاثة أشهر إلى محاولات إغتيال، فأجبر نفسه على الإعتكاف بقصره بعد إفشالها.

وفي عام 1769م شكّل الداي قوة جديدة وأرسلها لقتال القبائل الثائرة، ولكنه أمر قادته بتفادي التوغل والإشتباك معهم وجها لوجه، بل التخفي والإستقرار في المواقع المنتشرة بينهم، وقد أسفرت هذه الخطة عن نتائج إيجابية، وتسبب في فرض حصار على القبائل من خلال نصب مراكز عسكرية على مرتفعاتهم، وتمكنت بذلك القوات النظامية من قطع المؤن عن الثوار[12]، فانتشر الجوع في صفوفهم ودبّ الخلاف بينهم، فلجأوا إلى مهاجمة البربر في فلساس وقسطاس.

وفي نفس السنة حصل إتفاق على شروط السلم بين الحكم العثماني والقبائل الثائرة، جاء فيه ما يلي:

1– تلتزم كل قبيلة من قبائل فليسة بدفع ضريبة سنوية قدرها مائة ريال بوجو إلى قائد سيباو، ومن طرف الأمناء.

2– لا تتولى السلطات التركية العثمانية جباية الضرائب من قبائل فليسة.

3–لا تطرق السلطات التركية العثمانية أراضي فليسة.

4–لا تتدخل السلطات التركية العثمانية في شؤون قبائل فليسة الداخلية.

5–تلتزم السلطات التركية العثمانية بتجنب مطالبة أفراد فليسة القيام بأعمال السخرة.

6–يقتل كل قاطع طريق يمارس السلب خارج أرض فليسة، ويمنع المتواطؤون مع قطاع الطرق الإستقرار عند سفوح الجبل. (13)

قمع قبائل بجاية: ومع إقتراب نهاية حكم الداي محمد بن عثمان باشا، وتحديدا سنة 1790م بلغ مسامع الداي أن شيخا بضواحي بجاية، يحرّض القبائل للإمتناع عن دفع اللزمة للحكم العثماني، المقدّرة بثلاثين بوجو سنويا، فوجّه الداي محمد قوة عسكرية من الجيش الإنكشاري لقمع العصيان، قوامها مائة ألف مقاتل عثماني تحت قيادة باي التيتري "مصطفى الوزناجي". وإنتهت المعركة بإنتصار الشيخ الثائر، فوجه الداي محمد قوة عسكرية ثانية متكونة من أربعمائة مقاتل إنكشاري، لكن دون جدوى، فعاود الكرة للمرّة الثانية دون فائدة أيضا، ولم يحسم النزاع إلا بطرق سلمية حيث وقع الإتفاق على إعفاء القبائل الثائرة بضواحي بجاية من تأدية اللزمة السنوية. (14)

أ–5 الحث على تحرير وهران والمرسى الكبير من الاحتلال الاسباني:

في عام 1786، اتفق الطرفان العثماني والإسباني على شروط السلم، وتناولا قضية وهران والمرسى الكبير في البند العشرين كالآتي: « تبقى قاعدة وهران وحصونها وقاعدة المرسى الكبير على ما كانت عليه من قبل بدون إتصال بالضواحي، ولن يهاجمها داي الجزائر أبدا ولا يقوم باي معسكر بأية غارة إذا لم يتلق أمرا من الداي، وبما أن الباي هذا يحكم الناحية بإستبداد فإن داي الجزائر العظيم سيوافق على أي إتفاق يحصل بين إسبانيا والباي المذكور الذي تلقى أمرا بمنع الإعتداء على القواعد والحصون الإسبانية ». (15)

نلاحظ أن هذا البند قد منح للباي محمد الكبير–باي الغرب الجزائري– سلطة التصرف سلميا في أمر وهران وربما أن الباي محمد هو الذي ألحّ على الباشا محمد بن عثمان على أن تكون وهران من اختصاصه، وبمنعه في المقابل من اتخاذ إجراءات عسكرية ضد إسبان وهران دون ترخيص من الداي، ويبرز البند جزمًا قاطعًا أبديا من قبل الداي بعدم مهاجمة وهران، لكن يظهر أن الداي محمد بن عثمان قد تراجع عن تلك القيود التي فرضها على الباي محمد، إذ سمح له بإتخاذ تدابيره السلمية والعسكرية من أجل تحرير وهران، وهو ما تؤكده الرسالة الثالثة لملف عام 1786م التي بعثها الداي محمد بن عثمان إلى الملك الإسباني "كارلوس الثالث" بتاريخ 16 جمدى الأولى 1200هـ/17–03–1786م، « ...من الآن فصاعدًا تبقى قلعة وهران تحت إمرة وفي يد ولدنا الباي، وذلك حسبما جاء منصوصًا عليه في شروط الأمان، فهو يتصرف فيها كما يهوى ويشاء، فمثلا لو جاء ضرر سواء كان ذلك الضررمن الباي أومن القلعة فإن ذلك الضرر لن يكون مانعا لمصلحة الطرفين ».[16]

نعتقد أنه بناءً على هذه الرسالة وقع تعديل البند العشرين حول وهران بالصيغة التالية: « لا يجب على أحد أن يدخل إلى قلعة وهران سواء من البر أو البحر، فالقادم إليها من البحر يؤسر سواء كان مسلما أو كافرا، والقادم إليها من البر سواء كان مسلما أو كافرا. وأمر قلعة وهران مفوض إلى أمير الوطن ودستوره مكرم ومطاع لا يمكن أن يتدخل أحد في شؤون هذا الأمير عندما يحصل قتال، والقتلى فيها لا يكونون سببا ومانعا لصلحنا سواء كانوا مسلمين أو كفارا. »[17]

عندئذ يظهر لنا تطور موقف الداي من قضية وهران الذي التزم الحياد مبدئيا مع الانتقال من تقييد صلاحيات الباي محمد بن عثمان إلى إطلاق عنانه بشأن الثغرين.

ووضح ابن زرفة حياد الداي كالآتي: «كما عقدوا السلم مع أهل الجزاير، إشترطوا عليهم أن لا يعينوا عليهم بالمال والعساكر...ورجوا بذلك إنكسار شوكته وتضعيف قوته والنجاة من بأسه»[18] لكن يبدو أن الحياد كان حيادا ايجابيا لا سلبيا إذ لا يغفل وساطة الداي المتصالح مع إسبانيا وذلك بناءً على ما ورد في الرسالة العاشرة لملف عام 1786م

باللغة الإسبانية، من الملك الإسباني "كارلوس الثالث" إلى الداي "محمد بن عثمان" بتاريخ 25–04–1786م حيث شكره فيها على نصحه لباي معسكر بعدم مهاجمة وهران، وقال له بأنه طلب من "دي سبيي" أن يتحادث مع هذا الباي حتى يتم الاتفاق بينه وبين حاكم وهران الإسباني.[19]

لكن يبدو أن الإسبان قد كشفوا تواطؤًا بين الداي والباي مفاده أن كلا الحاكمين يرغبان في مباشرة استعمال العنف ضد الإسبان بوهران، فوجهوا نداءهم إلى شخصيات عثمانية حاكمة أخرى بمدينة الجزائر قصد تحقيق هدنة مع باي معسكر، وهو ما تشير إليه الرسالة الواحدة والعشرون لملف عام 1786م، باللغة الإسبانية من الوزير الأول الإسباني "دي بلانكا"، إلى شخص مجهول قد يكون حسن وكيل الخرج أو علي آغا، وما طلب فيها، هو مساعدة هذا الشخص العثماني المجهول الاسم، "الكوندي دي سبيي"، في مساعيه لتحقيق هدنة بين باي معسكر، وحاكم وهران الإسباني. [20]

لكن لم تثمر المساعي الإسبانية نحو تحقيق هدنة مع باي معسكر، فقد عزم هذا الأخير على مناجزة الإسبان بوهران مجدّدا، وبطريقة أخرى، تقوم على المحاصرة وتضييق الخناق على العدو الإسباني والمغاطيس.

ولما شاع خبر الزلزال الذي ضرب وهران يومي 9–10 أكتوبر 1790 وما خلفه من خسائر مادية وبشرية معتبرة، فكر الباي محمد الكبير في اقتحام المدينة، فبعث بريدا إلى مدينة الجزائر بغية الحصول على إذن الداي محمد بن عثمان باشا في أمر الاقتحام.

وفي اليوم الخامس من بعث البريد، وصل صاحب البريد بكتاب الإذن الباشوي وجاء فيه: «أنا فرحنا بما بشرتنا من هدّ كورة الكفر عليهم وإرجاف الزلزلة بهم أشد الفرح، وقد اتسع الصّدر بذلك وانشرح، وثّمر ساعد الجدّ لأن تبشرنا ببشارة أخرى...وما شاورتنا عليه من إرادتك الصدمة على الكفرة...فأمر ذلك إليك، ونظرك أوسع فيما لديك، وإحتفظ بنفسك أن تدخل مهيع اللقاء أو تخاطر بنفسك عند النزال والالتقا...واحتفظ بالمسلمين أن تلقيهم في مهيع الردا، وتدبر في يومك ما يصبح غدا»[21] وفي موضع آخر كتب ابن زرفة: «فأذنوا له بشرط أن لا يعينوه بالعساكر ولا

بشيء من البارود ولا السلاح، ولا قلمة ظفر من أسباب الكفاح»[22] لكن يذكر نور الدين مالكي بناءً على إحدى الوثائق الإسبانية أنه تلقى من الجزائر الرصاص والبارود.[23]

وهكذا يظهر جليا إيمان الداي محمد بن عثمان باشا بوحدة التراب الجزائري واجتهاده لتحقيق ذلك، ومن المؤكد أنه كان يأمل في مشاهدة وهران وهي محررة.

أ–6 تنمية أرصدة خزينة الدولة: عرف عن الداي محمد بن عثمان باشا بإهتمامه وحرصه الشديد على تنمية أرصدة خزينة الدولة التي وجدها مفلسة عند توليه الحكم سنة 1766م[24].

وكان منهجه في إغناء الخزينة هو التقشف والتقليل من النفقات العامة حتى أن مجموعة من اليولداش رفضت مكافأته وطالبت المزيد بمناسبة الإنتصار على الإسبان عام 1775م، وزيادة على ذلك، أودع أمواله الخاصّة في خزينة الدولة، وهي أموال جمعها من عمليات افتداء الأسرى المسيحيين، ومن هذايا القناصل الأوربيين، والحصص المالية المقدّمة له من طرف البايات. وأوضح كلّ من فونتور دي برادي، وأحمد الزهار، فلسفة الداي محمد من تحويل أمواله الخاصة إلى خزينة الدولة، فذكر الأول أن الداي محمدا أودع مائتي ألف سكين جزائري في الخزينة، كان قد ادّخرها مبرّرا ذلك أن هذا المال سيكون مصيره خزينة الدولة بعد وفاته، فما الجدوى من الإحتفاظ به[25]، أما الثاني فقد أورد قصة طريفة، مفادها أن الداي محمدا سأل وزراءه عندما ألحّوا عليه بالزواج، قائلا: « ما هو الأفضل، هل أتزوج بهذا المال أو نضعه في الخزانة ونجهد به ويكون لنا عونا في دفع العدو؟ قالوا له: نظرك أصلح، فأمر بالمال فوضع في الخزانة.»[26]

وننبّه أخيرا إلى أنّ القنصل الفرنسي "دي كيرسي"[27] قد اعترف في مذكرته المؤرخة سنة 1791م أن خزينة الدولة توفرت في عهذه على أرصدة مالية معتبرة قدّرها بمائة مليون تورنوا. [28]

أ–7 تنمية وترقية الثقافة الإسلامية: كانت فترة الربع الأخير من القرن الثامن عشر كغيرها من فترات الوجود العثماني بالجزائر، تميزت بتدهور الحياة الثقافية والفكرية،

ويكفي أن بعض المصادر التاريخية قد أبدت صراحتها في هذا الشأن، حيث نجد أنّ أبا راس الناصري قد شكا تدهور الحياة الثقافية وإندراس العلم وإنعكاس أحوال العلماء والأدباء والأفاضل[29]، وأشار ابن سحنون الراشدي إلى تقهقر اللسان العربي الفصيح وبلاغته إذ كتب: «أنّ الألسنة غلبت عليها العجمة وارتفع منها سرّ الحكمة»[30]

كما نصادف أيضا ملاحظة خزندار الباي محمد الكبير "تدينا" في مذكراته عام 1785م، والقاضية بإنتشار الأمية في عاصمة البايليك الغربي– معسكر–فلا تكاد تعثر في المدينة إلاّ على مائة شخص يعرف القراءة ولا تتعدّى إهتماماتهم الحديث عن الخيول.[31]

وعبّر أيضا أبو القاسم الزياني عن هذا التدهور الثقافي بحديثه عن تلمسان إثر نزوله بها عام 1792م حيث كتب: «وهؤلاء الطلبة الذين بتلمسان ليس فيهم من يحسن منطقا ولا لغة ولا عربية لإصلاح اللسان، ولا يتعاطون الفروع الفقهية والأحاديث النبوية.»[32]

ويجمع المؤرخون أنّ هذا الإنحطاط الثقافي راجع إلى إلتزام الحكومة العثمانية بالجزائر بعدم التدخل في الشؤون الثقافية إذ كان همّها مقتصرا على المحافظة على الإستقرار السياسي والدفاع عن الحدود وجمع الضرائب وإغناء بيت المال، وكانت تنفق المداخيل في دفع أجور الجنود الإنكشاريين ورياس البحر، وفي المعدات الحربية، وفي توزيع الهذايا والعطايا على السلطان العثماني وموظفي دولته من جهة وعلى موظفي إيالة الجزائر عبر مقاطعاتها الإدارية المختلفة.

لكن لم يعن ذلك إغفال الحكام العثمانيين كليا لتنمية وترقية الثقافة بل كانوا من حين لآخر يلتفتون إلى مشاريع دينية وخيرية تصبّ في تحسين أوضاع المجتمع الثقافية.[33]

هذا الصنف من الحكام نصادفه في فترة الربع الأخير من القرن الثامن عشر حيث أشارت المصادر أنه كان للداي محمد بن عثمان عمل مسجدي إذ أعاد بناء المسجد العتيق وجدّده أحسن تجديد، وكسا حيطانه بالزليج، كما رمّم جامع السيّدة بنت مولاي الناصري ملك بجاية، وفرّق الماء الذي أتى به من الحامة إلى المدينة على المساجد[34]، كما لم يهمل موضوع الأوقاف حيث إهتم بمؤسسة سبل الخيرات ذات الوظائف الثقافية

والإجتماعية، فلقد ضبطنا وثيقة أرشيفية وقفية مؤرّخة في سنة 1199هـ/1784-1785م، تشمل وقف اثنا عشر حانوتا، وكلّ حانوت في اعتماد شخص معيّن[35]، وكلّها محبسة لصالح مؤسسة سبل الخيرات التي تعدّ مؤسسة حنيفية شبه رسمية، تشرف على جميع الأوقاف المتعلّقة بخدمة المذهب الحنفي من زوايا ومدارس ومساجد وموظفين وفقراء، ومكلّفة بدفع مرتبات حوالي ثمانية وثمانين طالبا أو قارئا ملحقين بالمساجد التي كانت تحت إدارتها، كما كانت تقدّم الصدقات للفقراء وترعى حاجات المساجد التسعة التابعة لها.[36]

3 – سياسته الخارجية :

أ – سياسته تجاه العالم المسيحي: ورد عن الداي محمد بن عثمان باشا أنه رفع قيمة الأتاوة على السفن التابعة للبندقية وهولندا والسويد والدانمارك، وقد إستجابت لذلك هولندا والسويد لأول وهلة، إذ قبلت الأولى زيادة كمية البارود والذخيرة الحربية وتأمين نقص السلاح بمدينة الجزائر، علاوة على الهدايا التي تندرج ضمن قيمة الأتاوة المدفوعة، وبذلك تسنى لقبطان هولندا "بينكس Binkes" تجديد المعاهدة القديمة.

أمّا السويد فقد إلتزمت بدفع الأتاوة وتقديم المهمات ولوازم السفن وزيادة الضرائب إلى ثلاثمائة ألف ليرة إضافة إلى الهدايا المقدمة للداي ووزرائه.

ولّما جرت العادة على تقديم الهدايا من قبل القناصل الأوربيين للداي المنتخب حديثا، وبما أن قنصل البندقية لم يبادر إلى ذلك، فقد طرده الباشا وأعلن عن إلغاء معاهدة 1763 أو 1764 وبصعوبة بالغة رضي الباشا بإعطائهم أربعة أيام لإقامة معاهدة جديدة، وبغية عقد صلح جديد طلب الداي محمد بن عثمان أولا، دفع خمسين ألف سكينا، للتخفيف من حالة التوتر بين الجزائر والبندقية، ثم إشترط رفع الضريبة السنوية من عشرة آلاف إلى ثلاثة عشر ألف سكين جزائري.[37]

وبالنسبة للدانمارك، فصلحها لم يكن سهلاً، حيث نقض الداي محمد بن عثمان باشا سنة 1767 الصلح القديم بسبب تأخر الدانماركيين عن تقديم الهدايا، ولأنّهم أخلّوا بشروط المعاهدة، حيث سمحوا لسفن هامبورغ بالتجول تحت حماية علمهم. وردّا على

نقض الصلح حشد الأميرال "قايس Kaäs" أسطوله أمام مدينة الجزائر رافعا العلم الأبيض، أما محمد باشا فقد أصدر أمرا إلى رئيس الميناء بالإستعداد للحرب، ثم أوفد القنصل الفرنسي إلى الأميرال الدانماركي من أجل إعلامه بأنه يمكن له أن يشرع في القصف إن جاء عدوا، لأن مدينة الجزائر مستعدة للحرب، وإن جاء مفاوضا وطالبا عقد معاهدة، فيشترط عليه إبعاد غليوطات التفجير التي لا لزوم لها. وقد أجابه أحد الضباط الدانماركيين بأنه يطلب الأموال التي أخذها الرياس (ضباط البحرية الجزائرية) من السفن الدانماركية وأعلمه أن ميناء الجزائر محاصر.

وعليه، تطور الموقف إلى تبادل القصف المدفعي، ولم يتمكن الأسطول الدانماركي الإقتراب من مدينة الجزائر، لذلك كانت قنابله تسقط في الماء، وكان محمد باشا وجنوده يسخرون من الدانماركيين معتبرين إياهم أنهم قدموا لمحاربة الأسماك.

وبعد محاولة تفاوض فاشلة بسبب تمسك الداي محمد بشروطه، اضطر الأسطول الدانماركي إلى الإنسحاب والمغادرة. وفي سنة 1772م أرسل ملك الدانمارك والنرويج الأميرال "هوسلند Hosland" إلى مدينة الجزائر، وطلب منه محمد باشا دفع خمسين ألف سكين وأربعة مدافع برونزية وأربعمائة قنبلة وخمسمائة قنطار بارود وخمسمائة صارية للأشرعة وكميات كبيرة من الأخشاب ومواد البناء والعديد من الأحبال الضخمة ودفع جميع الهدايا المترتبة على السنوات الماضية أثناء قطع العلاقات. وبالفـــعل إستجاب الأميرال "هوسلند" لطلبات محمد باشا ووعد بتنفيذها في أقرب فرصة.[38]

وأطول فصل حربي خاضه محمد باشا كان مع المملكة الإسبانية التي لم تكتف بإحتلال وهران والمرسى الكبير، بل حاولت مدّ سيطرتها إلى مدينة الجزائر لتتمكن من الإيالة كلّها، ولا يتأتى ذلك –في نظرها– إلا بإسقاط محمد باشا من سدّة الحكم، والذي يواجه مشاكلا داخلية صعبة، وعندئذ نظمت مملكة إسبانيا حملة بحرية تحت إمرة قائد الجيش "أوريلي" وقائد الأسطول "كاستيخو castejo" في عام 1775م، لكنها فشلت لعوامل ترجع بعضها إلى أخطاء تكتيكية ارتكبها القائد أوريلي، والبعض الآخر إلى قوة المواجهة الجزائرية العثمانية وحسن تنظيمها.

ولّما تم الصلح بين إسبانيا والباب العالي في عام 1782م، اعتقد الملك الإسباني "كارلوس الثالث Carlos III" أن نيابة الجزائر ستتبع السلطان العثماني، وهو ما لم يتحقق ممّا يعبّر عن إستقلالية قرارات الإيالة عن الباب العالي، فقرّر تنظيم حملة بحرية ثانية عام 1783م بقيادة "دون أنطونيو بارثيلو Don Antonio Barcelo" الذي قصف مدينة الجزائر من 01 إلى 09 أوت 1783م ولم يتسنّ له تدمير المدينة نظرا لقوة الردّ الجزائري العثماني.

وبعد تراجع الإسبان سارع محمد باشا الى تصليح ما خربته الحرب من عتاد عسكري، وكوّن جهازا دفاعيا جديدا[39] وجمع الذخيرة الحربية[40]، وأقام مقرا بالقرب من مدينة الجزائر لقوات البايات الثلاث (صالح، الوزناجي، محمد بن عثمان) المشاركة في صد العدوان، كما أقام في نهاية الرصيف قبة صغيرة، وضعت بداخلها بطارية مدفعية، كما وضع عوامة في الميناء.[41]

إن هذه الإستعدادات الطارئة توحي أن محمدا باشا كان على علم بعودة الحملة البحرية التي تراجعت دون طلب الصلح كما جرت عليه عادة الأوربيين، وفعلا عاد بارثليو في عام 1784م بأسطول أكثر قوة من سابقه، وبعد معارك متتالية أجبر الإسبان على الإنسحاب، وقد أظهر رياس البحر شجاعة كبيرة حيث منعوا السفن الإسبانية الإقتراب من المدينة.[42]

وفي السنة التالية جاء الإسبان لعقد معاهدة الصلح وقبلوا جميع الشروط الصعبة التي فرضها الداي محمد، بعد مناقشة دامت سنة كاملة. وما ننبه إليه أن صلح 1786م بين إيالة الجزائر ومملكة إسبانيا، لم يكن صلحا نهائيا إذ تم تعليق قضية وهران والمرسى الكبير وإستثنائها من الصلح في إنتظار ما ستسفر عنه الضغوطات العسكرية للباي محمد الكبير.

وبالنسبة لإنجلترا، فقد تمتعت بنفوذ كبير بموجب معاهدة 1762م حتى أن قنصلها كان يدخل ديوان الباشا "علي بوصباع" وهو حامل لسيفه، ولما تولى محمد باشا، أصدر قرارا يمنع كل شخص مسلح دخول القصر عدا الضباط والحراس –كما سبق ذكره–

ويبدو أن هذا القرار لم يعجب القنصل الإنجليزي، لذا قال محمد باشا في شأنه:« إذا أصر القنصل الإنجليزي على ذلك سأحطم رأسه بسيفه»[43] وبلغ به الأمر أن رفض وساطة السلطان العثماني القاضية بترضية الإنجليز، وبالموازاة طالب محمد باشا من ملك انجلترا أن يعين قنصلا جديدا الذي أظهر هو الآخر مسألة السيف من جديد في عام 1776م[44]

وعلى أية حال، سعت انجلترا الى توطيد علاقتها السياسية والتجارية بإيالة الجزائر، خاصة أثناء وبعد حربها مع الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الأوربيين، فقد كانت تحاول أن تؤلب محمد باشا ضد السفن الأمريكية والفرنسية والإسبانية، كما توسطت لديه لعقد معاهدة هدنة مع البرتغال سنة 1785م حتى يتفرغ للأمريكان في البحر الأبيض المتوسط.[45]

ب– سياسته تجاه العالم الإسلامي:

ب–1 توطيد التحالف والتعاون مع الباب العالي: يظهر الالتحام بين الإيالة الجزائرية والباب العالي في التبادل التجاري بين ميناء الجزائر وميناءي سالونيكـ وإزمير، وفي تبادل الهذايا بين الداي والسلطان، وقد كانت هذايا معتبرة ومتنوعة، تشتمل على مواد صناعية وذخيرة حربية[46]، وفي اشتراك أسطول الإيالة في حروب الدولة العثمانية كما حدث في الحرب الروسية–العثمانية 1768–1774م، والحرب العثمانية– الروسية والنمساوية 1788–1791م، وهو ما أثبتته أحد الفرمانات العثمانية بتاريخ 1788 حيث طلبت من داي الجزائر محمد بن عثمان باشا إرسال أسطول للالتحاق بالأسطول الهمايوني في بحر ايجه للمشاركة في الحرب ضد التحالف النمساوي الروسي مقابل مكافأة البحارة المشتركين قدر شجاعتهم[47]. وفعلا، تشكل أسطول بقيادة القبطان "مامي" يتألف من سبع سفن، انضمت إليه اثنتا عشرة سفينة من الأسطول العثماني، واتجهوا إلى البحر الأسود[48].

ولم يقتصر دور الإيالة الجزائرية عند هذا الحد بل عملت على تضييق تحركات السفن الروسية في المناطق المعتدلة حيث ورد في الرسالة الأولى لملف عام 1788م بالتركية من الداي محمد بن عثمان باشا إلى الملك الإسباني كارلوس الثالث بتاريخ 27

جمادى الثانية 1202هـ/ 04 أبريل 1788م، أخبره فيها بأنه حضر إليه رسول من قبل السلطان العثماني بالقسطنطينة يدعى "علي آغا" حمل إليه رسالة، أمره فيها بأن يكتب إليه ويطلب منه بمنع الأسطول الروسي من المرور على مضيق جبل طارق إلى مياه البحر الأبيض المتوسط لأن تركيا في حرب مع روسيا، وإسبانيا صديقة لتركيا والجزائر، وبينهما صداقة، ومعاهدة سلم، وتملك أسطولا قادرا على ذلك[49]، ولعل هذا السبب جعل إسبانيا تتوسط لعقد الصلح بين المتحاربين حيث ورد في وثيقة أرشيفية: «...للعلم الهمايوني أنه كانت قد تمّت الإجابة اللائقة واللازمة من طرف الدولة العلية العثمانية على المبادرة الإسبانية بخصوص عرضها الوساطة كعقد المصلحة مع روسيا والنمسا»[50].

ب– 2 إبقاء تبعية الايالة التونسية للجزائر: كانت العلاقة بين الإيالتين: الجزائر وتونس على جانب من الدقة والحساسية إذ كان باي تونس في حالة شبه تبعية لداي الجزائر منذ 1756م، وكانت الفكرة الرئيسية التي واكبت عهد علي باشا وولده حمودة باشا هي الخروج من تلك التبعية وإعداد العدّة كما ينبغي لها.[51]

وقد صادفنا نصين صريحين يعكسان هذه الحساسية السياسية من الطرفين، فالأول لأحمد بن أبي الضياف الذي كتب ما يلي: «إلاّ أنه [علي باشا] عاش منغصا من مداراة الولاة في الجزائر وقسنطينة...وتحت أيديهم زبون عليه من آل بيته...وقاسى أهل المملكة من جورهم وعسفهم مالا تحتمله النفوس البشرية، وقاسى هو من غلظة رسلهم، ما يزهّد في اللذة الملكية ».[52]

أما النص الثاني فهو لأحد الكتاب القسنطينيين المجهول الاسم جاء فيه مايلي: «...ولما انتهى الى باي تونس بأن صالح باي نزل حيدرة مريدا استرجاع من فر من وطنه الى تونس، عظم اليه الامر وخشي على نفسه، فوجه اليه كاتبه الاكبر ابن عبد العزيز...ثم أن باي تونس أعطى لمحمد خوجة صلة سنية وأرسل الى صالح باي هدية عظيمة...»[53]

ورغم هذه الحساسية السياسية كان التبادل التجاري قائما بين الايالتين، ولم تتأثر الروابط الدينية بين الشعبين حيث كان الحجاج يحطون رحالهم مؤقتا، ويجتازون التراب التونسي، ويشترون دون صعوبة (54)

ب–3 عدم التدخل في شؤون المغرب الأقصى: التزم حكام الجزائر العثمانية والمملكة المغربية خلال الربع الاخير من القرن الثامن عشر بسياسة حسن الجوار، لأننا لا نلاحظ تورط الجارين في مشاكل البلدين الداخلية، لكننا نسجل حذرا متبادلا عندما نقرأ أن المادة التاسعة من معاهدة 1767م بين فرنسا والمغرب قد نصت على التزام فرنسا الحياد التام في حال وقوع الحرب بين فاس والجزائر(55). كما نصادف أيضا أن الداي محمد عثمان باشا قد رد سنة 1199هـ/1784– 1785م وساطة السلطان محمد بن عبد الله بن اسماعيل من أجل فك أسر قريبة ملك اسبانيا أثناء توجهها لزيارة ابن عمها حاكم نابولي في جنوب ايطاليا. (56)

ويظهر جليا أن الخلافات المؤقتة لم تؤثر على النشاط التجاري والتبادل الثقافي بين البلدين، حيث كانت تنطلق من فاس القوافل التجارية، وقوافل الحجاج عابرة للتراب الجزائري، ناهيك عن هجرة العلماء والطلبة. ويمكن لنا اعتبار هدوء العلاقة بين الجزائر العثمانية والمغرب الاقصى قد ساهم في تكريسه الباب العالي بحكم علاقته الوطيدة بسلطان المغرب محمد بن عبد الله الذي كان يهادي السلطان العثماني ويفك الأسرى المسلمين ويبدي استعداده لمجاهدة اعداء الدولة العثمانية.

ونؤكد في الختام أن الداي محمد بن عثمان باشا قد حمل على عاتقه تنفيذ مشروع نهضوي حضاري كان يتطلب وقتا طويلا وجهودا ضخمة ومتضافرة إلا أن وفاته سنة 1791 أدت إلى دفن المشروع بفعل عوامل عديدة داخلية وخارجية ويبقى عندئذ من بين الحكام العثمانيين الصالحين الذين شرفوا التاريخ الجزائري الحديث.

الهوامش:

1. الميلي، أحمد بن مبارك. تاريخ الجزائر في القديم والحديث. مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر،1964، الجزء الثالث. ص229.

2. الزهار، أحمد الشريف. مذكرات. تحقيق: أحمد توفيق المدني، الطبعة الثانية؛ الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر، 1890. ص23.

Paris، Sindbad، 193. p196. 3.Venture de paradis، Jean Michel. Tunis et Alger au XVIII^e siècle .

4. الزهار، أحمد الشريف. المصدر السابق، ص23.

5. Terki Hassaïne، Ismet. Documentacion espanôla sobre argelia: ocho legajos del archivo historica national de Madrid sobre las relaciones hispanico-argelinas. 1767-1799. D. E. A، Oran، 731980. p 1.

6. الزهار، أحمد الشريف. المصدر السابق، ص24.

7. Venture de paradis. Op. Cit، p197.

8. ألتر، عزيز سامح. الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية. ترجمة: محمود علي عامر، الطبعة الأولى؛ دار النهضة العربية،بيروت، 1409هـ–1989م. ص523.

9. المرجع نفسه، ص523.

10. Venture de paradis. Op. Cit، p199.

11.Ibid، p197.

12.لم يحصل الثائرون على المدد من جرجرة مثلما حدث في بداية المواجهة.

13. Robin، V. "Les Oulad Ben Zemoum" . in R. A، 1875، pp33-37.

وأيضا: الغالي، العربي. الانتفاضات الشعبية في الجزائر منذ منتصف القرن الثامن عشر حتى الاحتلال الفرنسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، 1985. ص ص142–143.

14.Au Capitaine، Henri. les confins militaires de la Grande kabylie sous la domination turque. Paris، 1857. p32.

15. بلحميسي، مولاي. "صفحات من تاريخ العلاقات الجزائرية الإسبانية –معاهدة 1786 بين الجزائر وإسبانيا: سبب إبرامها–مضمونها–نتائجها". مجلة تاريخ وحضارة المغرب، عدد 11، جوان 1974، ص .17

16. بوعزيز، يحي. المراسلات... المرجع السابق، ص .66

17. المرجع نفسه، ص108.

18.ابن زرفة، أبو محمد المصطفى بن عبد الله بن عبد الرحمن. الرحلة القمرية في السيرة المحمدية. الجزء الأول، المكتبة الوطنية الجزائرية، رقم 3322ورقة 08 أ.

19. بوعزيز، يحي. المراسلات الجزائرية الاسبانية في أرشيف التاريخ الوطني لمدريد 1780–1798 .ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص78.

المرجع نفسه، ص 91.

ابن زرفة، المصدر السابق، ورقة 34 ب.

المصدر نفسه، ورقة08 أ.

23.Malki، Nordine. " Le tremblement de terre d'Oran d'octobre 1790 et les Tentatives du Bey de Mascara pour la libération de cette ville d'Après des archives nationales historiques de Madrid." in Actes de séminaire international sur les sources espagnols de l'histoire Algérienne. Oran. 20-22 Avril 1981. p 304.

24. Venture de paradis. OP. Cit، p200.

25.Idem.

26.الزهار، أحمد الشريف. المصدر السابق، ص24.

27.مارس القنصل الفرنسي "دي كيرسي" مهامه بمدينة الجزائر بين 1781 و 1790م، وأظهر في مذكرته حرصا على ضرورة احتلال فرنسا لإيالة الجزائر.

28.Documents divers. Reconnaissance de villes، forts et batteries d'Alger : chef de bataillon Boutin (1808) suivie des mémoires sur Alger par les consuls :de Kercy (1791à et Dubois thainville (1809). Gabriel esquer، Paris، 1927. p119

29. أبو راس الناصري، محمد بن أحمد بن عبد القادر.عجائب الأسفار ولطائف الأخبار. المكتبة الوطنية، الجزائر، رقم 3327، ورقة 01

30. ابن سحنون الراشدي، أحمد بن علي.الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني. تحقيق وتقديم: المهدي البوعبدلي، منشورات وزارة التعليم الأصلي، قسنطينة، 1973م، ص.149

31.Emerit، Marcel." les Aventures de Thedenat، esclave et ministre d'un Bey d'Afrique (XVIIIe siècle) " . in R. A، 1948، p181.

32.أبو القاسم، الزياني. الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برا وبحرا. تحقيق وتعليق: عبد الكريم الفيلالي، دار نشر المعرفة، الرباط 1412هـ– 1991م، ص 144.

33. أبو القاسم، سعد الله.تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (16–20م).الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م، الجزء الأول، ص ص 315–316.

34.الزهار، أحمد الشريف. المصدر السابق، ص24.

35.بيت البايليك، علبة 310–328. رقم السجل 414، الرقم القديم 316. السنة 1199هـ–1784–1785م. سجل يتضمن بيان الحوانيت التي أنعم بها السيد محمد باشا على الأوقاف وسبل الخيرات وفيه أيضا حسابات عامة تتعلق بالمحلات مع ذكر الأحياء الموجودة بها.

36.أبو القاسم، سعد الله .تاريخ الجزائر الثقافي ...، الجزء الأول، المرجع السابق، ص ص 234–235.

37.ألتر، عزيز سامح، المرجع السابق، ص524.

38.المرجع نفسه، ص ص525–526.

39.بنى محمد باشا عدّة أبراج عند باب الجهاد أولها: برج سردينية، والبرج الجديد، وبرج رأس عمّار.

40.CAT، E. petit histoire de l'Algérie، Tunisie، Maroc. Adolphe Jourdan، librairie éditeur، Alger. p325.

41.ألتر، عزيز سامح. المرجع السابق، ص543.

42. Cat، E. Op. Cit، p326.

43.ألتر، عزيز سامح. المرجع السابق، 525.

44.المرجع نفسه، ص528.

45.مولود قاسم، نايت بلقاسم. شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830. الطبعة الأولى؛ دار البعث، الجزائر 1405هـ–1985م، الجزء الأول، ص.99

46.المدني، أحمد توفيق. محمد عثمان باشا داي الجزائر. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986. ص ص 150–152.

47 .عامر، محمود علي. "الوثائق العثمانية المتعلقة بالجزائر واهميتها". الندوة الدولية حول الارشيف الخاص بتاريخ الجزائر والمحفوظ بالخارج. 16– 19 فبراير 1998، مطبوعات الارشيف الوطني الجزائري، 1998. ص 131.

48. ألتر، عزيز سامح. المرجع السابق، ص ص 547– 549

49. بوعزيز، يحي. المراسلات الجزائرية الاسبانية في أرشيف التاريخ الوطني لمدريد 1780 –1798. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 134.

50.خط همايون، عدد 14 393، 1203هـ. بخصوص العلاقات الاسبانية العثمانية. تعريب فكري طونا.

51.الشريف، محمد الهادي. تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ الى الاستقلال. تعريب: محمد الشاوش ومحمد عجينة، الطبعة الثانية؛ سراس النشر، 1985. ص90.

52.ابن أبي الضياف، أحمد. اتحاف اهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان. تحقيق: لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية والأخبار، الطبعة الثانية؛ الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1977، ص 213.

53.سعيدوني، ناصر الدين. "من أحداث بايليك قسنطينة في العهد العثماني. نهاية صالح باي كما أثبتها أحد الكتاب القسنطينيين." مجلة التاريخ، رقم 18، 1985، ص ص 187–188.

54. Amine، Mohammed. " Géographie des échanges commerciaux de la régence d'Alger à la fin de l'époque ottomane 1792-1830". In revue d'histoire Maghrebine، N° 75-76، Mai 1994، p359.

55.ألتر، عزيز سامح. المرجع السابق، ص498.

56.الناصري، أبو العباس احمد بن خالد. كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الاقصى– الدولة العلوية–، تحقيق وتعليق: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956، الجزء الثامن، ص 58.